بطاقة الوافد في الرقة

التأثيرات ومقترحات التطوير

إعداد

رزان بُرغل

منظمة العدالة من أجل الحياة

جميع الحقوق محفوظة ©

آب أغسطس ٢٠٢٤

هذه الورقة ضمن سلسلة أوراق سياسات تقدم فيها منظمة العدالة من أجل الحياة

توصيات إجرائية لتحسين أداء المؤسسات المحلية

إنّ الآراء الواردة في هذه الورقة لا تعكس بالضرورة وجهة نظر منظمة العدالة من أجل الحياة

منظمة العدالة من أجل الحياة هي منظمة سورية غير حكومية وغير ربحية عاملة في شمال شرق سوريا منذ العام ٢٠١٥، مرخصة في ألمانيا منذ العام ٢٠١٩ وفي فرنسا منذ العام ٢٠٢٣.

ضمن رسالة المنظمة المتمثلة بالسعي بشكل تشاركي لتعزيز حقوق الإنسان والحوار وتعزيز الحريّات في سوريّة من خلال التوثيق والمناصرة والوصول وجهود بناء قدرات المجتمعات والمنظّمات، تعمل المنظمة على مسارين استراتيجيين قابلة للتعديل كل ثلاث أعوام، تتلخص في تعزيز العدالة والدفاع عن حقوق الإنسان في سوريا وتعزيز حق السوريين والسوريات بالمشاركة السياسية والمدنية.

المحتويات

مدخل 6

الأهمية 9

الأهداف 10

مصادر البيانات 11

النتائج 12

المحور الأول: دور تطبيق نظام بطاقة الوافد في تعزيز مستوى الأمن في الرقة 12

دوافع فرض نظام بطاقة الوافد ومدى التقبل المجتمعي له 12

الوضع الأمني في ظل تطبيق نظام بطاقة الوافد 14

تأثير غياب التواصل بين الإدارة الذاتية والمجتمع المحلي على الاستقرار في ظل نظام بطاقة الوافد 15

المحور الثاني: تأثير بطاقة الوافد على المجتمع المحلي والنازحين في الرقة 16

استصدار بطاقة الوافد والتحديات المتعلقة بها 16

تأثير بطاقة الوافد على التماسك الاجتماعي والعلاقات بين السكان المحليين والنازحين 19

المحور الثالث: انعكاسات بطاقة الوافد على الجوانب الاقتصادية والمعيشية 20

تأثير بطاقة الوافد على التنمية الاقتصادية وسوق العمل المحلي 20

دور بطاقة الوافد في تحسين أو تقييد الفرص الاقتصادية للوافدين 22

التوصيات 24

على المستوى الأمني 24

إعادة تقييم النظام الأمني لمواكبة التحديات الجديدة 24

تعزيز الشراكة مع المجتمع المحلي لضمان الأمن 24

مراجعة السياسات الديموغرافية لضمان العدالة الاجتماعية 25

تعزيز الشفافية والتواصل مع المجتمع المحلي والوافدين 25

على مستوى إجراءات الحصول على بطاقة الوافد 25

تبسيط الإجراءات البيروقراطية لتخفيف العبء على الوافدين: 25

توسيع وتحسين مراكز إصدار وتجديد البطاقة: 26

تخفيف الأعباء المالية المرتبطة بالبطاقة: 26

تفعيل كفالة المعيل لأسرته:.....26
إطالة مدة صلاحية بطاقة الوافد:.....26
مكافحة الاستغلال من قبل الكفلاء:.....27
على مستوى تعزيز التماسك المجتمعي والثقة بالمؤسسات 27
خلق قنوات حوار فعالة ومستدامة: 27
تعزيز التواصل وبناء الثقة بين المجتمع والمؤسسات المحلية: 27
تعزيز التماسك الاجتماعي من خلال الأنشطة المشتركة:.....28
مراجعة شاملة للنظام وتطبيق معايير موحدة:.....28
على المستوى الاقتصادي.....28
تحسين بيئة العمل ودعم الوافدين:.....28
تطوير إجراءات بطاقة الوافد لاستقطاب الكفاءات المهنية:.....29
تعزيز فرص الاستثمار وتسهيل الأعمال التجارية:.....29

مدخل

تم تطبيق نظام "بطاقة الوافد"، وفقاً للإدارة الذاتية في شمال وشرق سوريا، بهدف تعزيز الأمن والاستقرار في المناطق الخاضعة لسيطرتها، بما في ذلك مدينة الرقة. يهدف هذا النظام إلى تنظيم وجود النازحين والوافدين في تلك المناطق، وذلك من خلال التحقق من هوياتهم وضمان عدم تسلل عناصر غير مرغوب فيها وتجنب أي تهديدات أمنية محتملة. ومع ذلك، فإن العديد من الوافدين يرون أن التبريرات التي قدمتها الإدارة الذاتية لفرض هذا النظام لم تكن مقنعة، حيث يعتبرون أن الإجراءات المرتبطة بالحصول على "بطاقة الوافد" تزيد من الأعباء المفروضة عليهم، وتحد من حريتهم في التنقل والعمل داخل تلك المناطق.

في سياق التحديات الأمنية التي فرضتها سيطرة تنظيم الدولة/داعش سابقاً على أجزاء واسعة من سوريا، والتي أدت إلى زعزعة الاستقرار في المنطقة بشكل كبير، ظهر نظام "بطاقة الوافد" كإجراء وقائي يهدف إلى منع تسلل عناصر إرهابية باستخدام وثائق مزورة. تم البدء بتطبيق هذا النظام في عام 2019، ويتطلب من الأشخاص الذين يحملون قيود نفوس خارج مناطق سيطرة الإدارة الذاتية الحصول على هذه البطاقة كشرط لدخولهم وإقامتهم في مناطق شمال وشرق سوريا. وفي بيان صادر عن هيئة الداخلية في شمال وشرق سوريا عام 2022، أكدت الإدارة الذاتية أن مناطق سيطرتها كانت دائماً ملاذاً آمناً للسوريين الذين فروا من ويلات الحرب والإرهاب. وأشارت إلى أن نظام "بطاقة الوافد" يأتي في إطار حرصها على ضمان حقوق النازحين والوافدين، وتمكينهم من العيش بشكل طبيعي إلى جانب باقي المواطنين. وأوضحت الإدارة أن هذا النظام قد أسهم بشكل فعال في الكشف عن عدد من عناصر تنظيم داعش الذين حاولوا استخدام بطاقات هوية مزورة للتنقل بين مناطق شمال وشرق سوريا، مما ساعد في تعزيز الأمن والاستقرار في تلك المناطق. ورغم هذه التبريرات، أثار نظام "بطاقة الوافد" جدلاً واسعاً بين النازحين والوافدين إلى الرقة والمناطق المحيطة بها حيث يشكو العديد من الوافدين من أن هذا النظام يعاملهم بتمييز مقارنة بسكان المنطقة الأصليين، حيث يعانون من القيود الإدارية

والبيروقراطية التي تفرضها عليهم، والتي يعتقدون أنها تعيق قدرتهم على التحرك بحرية والعمل دون عوائق. كما يرون أن هناك حاجة ملحة لمراجعة هذا النظام وإيجاد حلول أكثر إنصافًا للوافدين الذين يعيشون في تلك المناطق منذ سنوات طويلة.

Rêveberiya Xweser a Bakur û Rojhilatê Sûriyê
Encûmena cîbicîkar

Desteya Hûndirîn
Jimar : / /
Dîrok : 15 / 1 / 2022

الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا
المجلس التنفيذي
هيئة الداخلية
الرقم : / /
التاريخ : ١٥ / ١ / ٢٠٢٢م

بيان صادر عن هيئة الداخلية لشمال وشرق سوريا

لطالما كانت مناطق الإدارة الذاتية ملاذاً آمناً لكل أهلنا من مختلف مناطق سوريا الذين هُجروا وشُردوا ونزحوا من مناطقهم نتيجة للحرب والإرهاب، حيث استقر عدد كبير من الأهالي في مناطقنا، كما فقد الكثير منهم اثباتاتهم الشخصية، وإيماناً منا بحصولهم على كافة حقوقهم قمنا باستحداث نظام بطاقة الوافد ليتمكنوا من ممارسة حياتهم الاعتيادية مثل كافة المواطنين في مناطقنا، ومع ازدياد الإرهاب وسيطرة تنظيم داعش على مناطق واسعة وما قابله من تضحية وشجاعة قدمتها قوات سوريا الديمقراطية للقضاء على داعش، فتمكنت من القضاء عليه، فحاول الكثير من عناصر خلاياه النائمة استعمال بطاقات شخصية سورية مزورة للتنقل بين مناطق شمال وشرق سوريا، علماً أن أغلبهم من جنسيات غير سورية إضافة لانتحال هويات الكثير من المواطنين، وعليه وخلال تطبيق نظام وآلية عمل بطاقة الوافد تمكنت قواتنا من إلقاء القبض على الكثير من عناصر داعش الإرهابية.

إن تطبيق نظام بطاقة الوافد وإجراءاته ما هو إلا ليتمتع كامل القاطنين في مناطقنا بالأمن والأمان ومتابعة حياتهم بشكل اعتيادي، علماً أن نظام الكفالة الذي تم وضعه هو للتأكيد على هوية الشخص الحقيقية ضماناً لهم من انتحال هوياتهم الشخصية.

كما نؤكد بأن اجراءاتنا لم تشهد أي حالة ترحيل خارج مناطق الإدارة الذاتية لأي شخص مهما كان وضعه بل على العكس تماماً كان هناك دائماً عمل مرن لحل أوضاع كافة الأشخاص الذين هم من خارج مناطق الإدارة الذاتية، ليتمكنوا من ممارسة حياتهم الطبيعة دون عوائق علماً أن هناك حالات كثيرة تم النظر في وضعها عن طريق شيوخ ووجهاء العشائر، الذين يعتبرون الممثل الحقيقي للعشيرة أو القبيلة وخاصة أن مناطقنا تعتبر من أغنى المناطق عشائرياً، تجمع بينها روابط المحبة ووحدة المبدأ، ونؤكد بأن تسهيلنا لكافة الاجراءات الخاصة بالحصول على هذه البطاقة وإجراءات تجديدها عبر المكاتب المختصة المنتشرة في كافة مناطقنا.

هيئة الداخلية لشمال وشرق سوريا

٢٠٢٢/١/١٥م

البيان الصادر عن هيئة الداخلية لشمال وشرق سوريا بتاريخ 2022/01/15 -المصدر: موقع الإدارة الذاتية على وسائل التواصل الاجتماعي

بتاريخ 6 آب 2024 صدر القرار رقم (240)، والذي شدد من الإجراءات المفروضة حيث أصبح من الضروري على المقيمين ممن قيود نفوسهم خارج مناطق سيطرة الإدارة الذاتية الحصول على البطاقة كشرط أساسي قبل التوظيف في مؤسسات الإدارة، أو قبل الحصول على

تراخيص أو إجازات رسمية. يعتبر هذا القرار بمثابة تعقيد إضافي يزيد من الأعباء على الوافدين، ويحد من قدرتهم على ممارسة حياتهم اليومية بشكل طبيعي.

الإدارة الذاتية الديمقراطية لإقليم شمال وشرق سوريا
المجلس التنفيذي

Rêveberiya Xweseriyn Demokratîk a Herêma Bakur û Rojhilatê Sûriyê
Meclisa Rêveber

. الرقم : / ٢٤٠ /
التاريخ : ٦ / ٨ / ٢٠٢٤

JIMAR : / 240 /
DÎROK : 6\8\2024

قرار رقم / ٢٤٠ /

بناءً على مقترح هيئة الداخلية لإقليم شمال وشرق سوريا بالكتاب رقم/١٧٨٣/ تاريخ ٢٠٢٤/٧/٣١
وبناءً على مقتضيات المصلحة العامة
الرئاسة المشتركة للمجلس التنفيذي لإقليم شمال وشرق سوريا
تُقرر ما يلي:

١- **يُمنع** موظفي الإدارة الذاتية من مغادرة مناطق الإدارة الذاتية لإقليم شمال وشرق سوريا دون الحصول على أذن رسمي من المؤسسة المُومئ إليها إصدار الأذن ، وتسليم الأذن الخطي لإدارة أمن المعبر الخارج منه للسماح لهم بالخروج أصولاً.

٢- **يُمنع** توظيف الأشخاص ممن قيودهم خارج مناطق إقليم شمال وشرق سوريا في مؤسسات الإدارة الذاتية قبل الحصول على بطاقة وافد أو إثبات إقامة حسب الأصول وتوجيه العاملين في المؤسسات ممن لم يصدروا بطاقات وافد لإصدارها أصولاً.

٣- على جميع الهيئات والمديريات والاتحادات **عدم** منح أي ترخيص أو إجازات لمن قيودهم خارج مناطق إقليم شمال وشرق سوريا قبل الحصول على بطاقة وافد أو إثبات إقامة حسب الأصول .

٤- يُبلّغ هذا القرار من يلزم بتنفيذه .

عين عيسى في ٢٠٢٤/٨/٦

الرئاسة المشتركة للمجلس التنفيذي
أفين سويد **حسين عثمان**

إدارة المعابر
وارد

صورة إلى :
- الديوان العام .
- كافة المقاطعات .
- كافة الهيئات والمكاتب والاتحادات.
- مجلس الحماية الاجتماعية .
- مجلس الشعوب الديمقراطي .
- مجلس سوريا الديمقراطي .

صورة عن القرار (240) الصادر عن المجلس التنفيذي لشمال وشرق سوريا بتاريخ 6 آب/أغسطس 2024-المصدر: موقع الإدارة الذاتية على وسائل التواصل الاجتماعي

في ظل هذه التطورات، تسعى هذه الورقة إلى تحليل نظام "بطاقة الوافد" بشكل شامل، من خلال استعراض تأثيراته المختلفة على المجتمع المحلي في الرقة، وعلى حياة الوافدين والنازحين بشكل خاص وتقديم مقترحات عملية لمراجعة هذا النظام والبحث عن بدائل أكثر عدلاً وإنصافاً تراعي حقوق الوافدين وتخفف من التحديات التي يواجهونها.

الأهمية

منذ بدء تطبيق نظام "بطاقة الوافد" في عام 2019، كان الهدف الأساسي منه هو تعزيز الأمن والاستقرار في المناطق الخاضعة لسيطرة الإدارة الذاتية، وتنظيم، وجود النازحين، والوافدين. ورغم الأهداف الأمنية المعلنة، فإن النظام يفرض تحديات ملحوظة على الوافدين، بما في ذلك الأعباء البيروقراطية والقيود التي قد تؤثر بشكل كبير على حريتهم في التنقل والعمل، مما يثير تساؤلات حول مدى تحقيق التوازن بين الأهداف الأمنية وحقوق الإنسان.

من الناحية الاجتماعية، يجب أن يسعى نظام "بطاقة الوافد" إلى تحقيق نوع من التنظيم الذي من شأنه أن يسهل على الجهات المعنية تقديم الخدمات الأساسية للنازحين والوافدين، مثل الرعاية الصحية والتعليم. ومع ذلك، يبقى الشكل الحالي للنظام غير فعال في تحقيق هذا الهدف بصورة مثلى، ولا يقدم تصورات واضحة حول كيفية التعامل مع الكثافة السكانية المتزايدة والنقص في الموارد. ومن الناحية الاقتصادية، يمكن أن يسهم نظام "بطاقة الوافد" في تنظيم سوق العمل المحلي إذا ما تم تطويره، مما يساعد في تحسين الظروف الاقتصادية لكل من المجتمع المحلي والوافدين. من خلال تقديم تسهيلات مدروسة تتماشى مع احتياجات السوق المحلية، يمكن للنظام أن يعزز فرص العمل المتاحة ويسهم في تنظيم الأنشطة الاقتصادية بطريقة عادلة وفعّالة.

في هذا السياق، تبرز أهمية هذه الورقة التي تهدف إلى تقديم تصور شامل حول كيفية تحسين نظام "بطاقة الوافد" بناءً على تصورات المجتمع المحلي والوافدين. من خلال تقديم مقترحات تطوير وتذليل العقبات التي يواجهها الوافدون، تسعى الورقة إلى المساهمة في جهود منظمة "العدالة من أجل الحياة" لدعم سد الفجوة بين المجتمعات المحلية وصناع القرار في المنطقة. كما تهدف إلى تعزيز حقوق الإنسان وضمان تحقيق توازن بين الأهداف الأمنية وحقوق الأفراد في المنطقة، مما يسهم في تحقيق استقرار اجتماعي واقتصادي أفضل.

الأهداف

نظراً لما يفرضه نظام "بطاقة الوافد" بشكله الحالي من أعباء على الوافدين إلى الرقة والمقيمين ممن قيودهم خارج مناطق سيطرة الإدارة الذاتية، فإن هذه الورقة تهدف إلى تحقيق ما يلي:

1. تحليل فعالية نظام "بطاقة الوافد" في تعزيز الأمن والاستقرار:
- فهم الأهداف الأمنية وغيرها التي دفعت إلى تطبيق نظام "بطاقة الوافد".
- تقييم فعالية النظام في تحقيق أهدافه من خلال مقارنة تأثيراته على الوضع الأمني قبل وبعد تطبيقه.
- استكشاف إمكانيّة تحسين التواصل بين السلطات المحلية والمجتمع المحلي لزيادة فهم النظام وأهدافه.

2. تقييم تأثير نظام "بطاقة الوافد" على المجتمع المحلي والنازحين:
- دراسة التحديات التي يواجهها الأفراد (من ضمنهن الفئات الأكثر هشاشةً من أطفال ونساء وذوي إعاقة وكبار في السن) في الحصول على "بطاقة الوافد"، بما في ذلك الأعباء البيروقراطية والمالية، وتأثيرها على حياتهم اليومية.
- تحليل تأثير نظام "بطاقة الوافد" على التماسك الاجتماعي والعلاقات بين السكان المحليين والنازحين، والتأكد من عدم وجود تمييز أو استغلال.

3. استعراض انعكاسات "بطاقة الوافد" على الجوانب الاقتصادية والمعيشية:
- فحص مدى تأثيرها على التنمية الاقتصادية وتنظيم سوق العمل المحلي.
- فهم ما إذا كانت تسهم في تحسين الظروف الاقتصادية أو تحد من الفرص المتاحة أمام الوافدين.

4. تقديم مقترحات لتطوير وتحسين نظام "بطاقة الوافد":
- اقتراح التعديلات الضرورية لتحسين العملية الإدارية للنظام وتسهيل إجراءات الحصول عليها.
- استكشاف إمكانيّة تقليل الاستغلال من قبل الكفلاء وتحسين العلاقة بين النازحين والمجتمع المحلي.

- تحديد الخطوات التي يمكن اتخاذها لضمان أن يكون النظام أكثر فعالية وكفاءة.

مصادر البيانات

لتحقيق أهداف هذه الورقة، تمّ الاعتماد على نوعين من البيانات لضمان شمولية ودقة التحليل:

1. المصادر الأولية: تشمل نتائج جلسات النقاش المركزة التي عقدت في مدينة الرقة، حيث تم تنظيم ثلاث جلسات بتاريخ 22 تموز/يوليو و4 و6 آب/أغسطس من العام 2024. في كل جلسة، شارك 8 أفراد يمثلون مختلف شرائح المجتمع، بما في ذلك سكان المدينة الأصليين والوافدين والنازحين، بالإضافة إلى ممثلين عن المجتمع المدني ومؤسسات الإدارة الذاتية في الرقة. حرصت الجلسات على تحقيق توازن تمثيلي جندري في كل جلسة لضمان أن تعكس المناقشات تنوع وجهات النظر.
2. المصادر الثانوية: تشمل البيانات والقرارات الرسمية الصادرة عن هيئة الداخلية لإقليم شمال وشرق سوريا والمتعلقة بنظام "بطاقة الوافد"، فضلاً عن التقارير الحقوقية التي توثق تداعيات النظام على النازحين والوافدين، والتي أعدتها منظمة "العدالة من أجل الحياة" وغيرها من المنظمات المعنية. بالإضافة إلى ذلك، تم تضمين المواد والتقارير الصحفية المنشورة التي تتناول النظام وتأثيراته. تم بناء محاور جلسات النقاش المركزة بناءً على مراجعة شاملة لتلك التقارير والمواد الصحفية، مما وفّر إطاراً واضحاً للنقاشات، وضمن تغطية جميع الأبعاد ذات الصلة.

النتائج

بناءً على الحوارات المعمقة التي دارت خلال جلسات النقاش الثلاث التي عقدت في الرقة، تم التوصل إلى النتائج التالية:

المحور الأول: دور تطبيق نظام بطاقة الوافد في تعزيز مستوى الأمن في الرقة

يبيّن المحور دوافع الإدارة الذاتية لإقرار "بطاقة الوافد"، وانعكاساتها على الحالة الأمنية، وموقف المجتمع المحلي، من الوافدين والمقيمين، منها.

دوافع فرض نظام بطاقة الوافد ومدى التقبل المجتمعي له

1. نتيجة العمليات العسكرية واسعة النطاق التي شهدتها مدينة الرقة خلال المعارك ضد تنظيم الدولة/ داعش، وكذلك في مناطق النازحين الأصلية، برزت مشكلة فقدان الأوراق الثبوتية كعائق أساسي أمام الجميع وخصوصاً النازحين للتنقل والإقامة والعمل في مناطق نزوحهم الجديدة. هذا الفقدان لم يقتصر على تعقيد حياة الأفراد اليومية فحسب، بل امتد ليشمل عقبات أخرى مثل تسجيل المواليد، والوصول إلى التعليم، والخدمات الأساسية. وفي هذا السياق، يرى ممثلو المجتمع المحلي ومنظمات المجتمع المدني والوافدون إلى الرقة أن هناك حاجة ماسة لتوفير بطاقة تعريفية كحق أساسي لجميع الأفراد، خاصة في ظل غياب بدائل أخرى بسبب الصراع المستمر. ومع ذلك، يواجه الوافدون تحديات كبيرة نتيجة التعقيدات البيروقراطية التي تفرضها الإجراءات للحصول على "بطاقة الوافد"، والتي تمثل في حالاتٍ عديدة الشكل الوحيد للبطاقة التعريفية المتاحة لهم. هذه التعقيدات تبدو غير منطقية في ظل الوضع الإنساني المتدهور، ولا تحقق الهدف التنظيمي الذي وضعت من أجله. بل على العكس، فإن "بطاقة الوافد" كما هي حالياً، تحمل في طياتها صفة تمييزية تجاه الوافدين، مما يضعهم في موضع الاشتباه الأمني بشكل غير مباشر. هذا الواقع يزيد من معاناتهم ويعرقل اندماجهم في المجتمع المحلي، ويؤكد

الحاجة الملحة لإعادة النظر في آلية إصدار هذه البطاقة وتبسيط إجراءات الحصول عليها، بما يحقق التوازن بين المتطلبات الأمنية والحقوق الإنسانية الأساسية.

2. رغم إعلان الانتصار على تنظيم الدولة/داعش في آذار/مارس 2019 بعد السيطرة على آخر معاقله في منطقة الباغوز في ريف دير الزور الشرقي، لم تعلن قوات سوريا الديمقراطية المدعومة من قبل التحالف الدولي لمحاربة الإرهاب بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية عن انتهاء العمليات العسكرية بشكلٍ كامل حيث لا تزال هناك بعض المهام المستمرة، مثل دعم الاستقرار في مناطق شمال وشرق سوريا وملاحقة فلول تنظيم الدولة/داعش على حد وصفهم. وهنا يمكن فهم "بطاقة الوافد "ضمن آليات الضبط الأمني حسب تصريحات وتأكيدات الإدارة الذاتية. في هذا السياق يرى ممثلو المجتمع المحلي ومنظمات المجتمع المدني والوافدون المشاركون في الجلسات أن الوضع الأمني الحالي في المنطقة لا يمكن مقارنته بالعام 2019 وبالتالي ينبغي العمل على تطوير نظام "بطاقة الوافد "بحيث يأخذ شكل التحديات الأمنية الحالية والتي لا تتعلق كلها بالإرهاب حيث تعاني المنطقة من ظاهرة الانتشار العشوائي للسلاح والمخدرات وغيرها من الظواهر التي تهدد الأمن المحلي والتي لا يمكن حلها بفرض المزيد من التعقيدات على النازحين والوافدين إلى الرقة.

3. رغم التبريرات الأمنية المقدمة من قبل الإدارة الذاتية، فإن بعض المشاركين في الجلسات يرون أن هناك عاملاً ديمغرافياً خفياً وراء فرض نظام "بطاقة الوافد". عدد من المشاركين في الجلسات تساءلوا **"عن السبب وراء فرض هذه البطاقة على النازحين من بلدة معدان في ريف الرقة، بينما لا يتم فرضها على النازحين من تل أبيض، رغم أن كلا المنطقتين تقعان ضمن نفس المحافظة، ما يثير تساؤلات حول معايير تطبيق هذا النظام"**. هذه الحالة، وفق مشارك آخر **"إلى جانب حالات أخرى من التطبيق الانتقائي لبطاقة الوافد، تعزز الانطباع لدى البعض بأن المكون العربي هو المستهدف بشكل خاص في المنطقة. فالنازحون من دير الزور والمناطق ذات الغالبية العربية في شمال وشرق سوريا يجدون أنفسهم في مواجهة هذه الإجراءات بصورة أكثر حدة، بينما**

لا يتعرض أبناء المكون الكردي لنفس الدرجة من الإجراءات. هذا التفاوت في التطبيق يزيد من الشعور بعدم المساواة والتمييز، ويعزز الشكوك حول أن الهدف من فرض النظام ليس أمنياً فقط". هذا الشعور بالتهميش يثير قلقاً واسعاً بين أبناء المناطق المتأثرة، حيث يرون أن نظام "بطاقة الوافد" قد يؤدي إلى مزيد من التوترات الاجتماعية والعرقية، بدلاً من تحقيق الأمن والاستقرار المعلن عنه كهدف أساسي للنظام.

4. اتفق المشاركون في الجلسات على أن آليات تطبيق "بطاقة الوافد"، التي تبدو في بعض الحالات غير مدروسة وتفتقر للاتساق، تعزز من الانقسام المجتمعي وتفاقم التوترات. ويأتي هذا في ظل غياب آليات واضحة وشفافة للتواصل والحوار بين المواطنين ومؤسسات الإدارة الذاتية في الرقة، مما يساهم في تعميق الفجوات الموجودة ضمن النظام الحالي. هذه الفجوات تزيد من الأعباء التي يتحملها الوافدون إلى الرقة، وتخلق شعوراً متزايداً بالإحباط بين الفئات المتأثرة.
5. رغم بروز عدة مبادرات من قبل منظمات المجتمع المدني المحلية والقيادات المجتمعية في المنطقة، والتي هدفت إلى فتح قنوات للحوار مع ممثلين عن هيئة الداخلية ومؤسسات أخرى في الإدارة الذاتية، يرى معظم المشاركين أن هذه المبادرات لم تثمر عن أي تغييرات ملموسة في تخفيف الإجراءات المفروضة. ومع أن بعض ممثلي الإدارة الذاتية قد أبدوا تجاوباً من خلال حضور الجلسات والمشاركة في الحوار، إلا أن هذا التجاوب ظل محدوداً، واقتصر على المشاركة في النقاشات دون ترجمة هذه الحوارات إلى خطوات عملية.

الوضع الأمني في ظل تطبيق نظام بطاقة الوافد

أعرب المشاركون في الجلسات عن قلقهم من أن الوضع الأمني في مدينة الرقة وريفها لم يشهد تحسناً ملحوظاً منذ تطبيق نظام "بطاقة الوافد" في العام 2019. على الرغم من الجهود المبذولة لضبط الأمن عبر هذا النظام، إلا أن المنطقة ما تزال تواجه تحديات كبيرة، حيث يمكن لمن يرغب في الدخول إلى المنطقة تجاوز الحواجز الأمنية عبر طرق غير رسمية، مما يجعل فعالية "بطاقة الوافد" بشكلها الحالي محل تساؤل.

بالإضافة إلى ذلك، فإن من يسعى لتنفيذ عمليات إرهابية أو خرق الأمن لن يجد في استخراج "بطاقة الوافد" عائقًا أمام تحقيق أهدافه، وهو ما يعزز من شعور الكثيرين بأن هذا النظام لا يحقق الغرض الأمني الذي وضع من أجله. يضاف إلى ذلك أن مناطق شمال وشرق سوريا تتميز بحدود مفتوحة مع تركيا والعراق، مما يسهل نشاط شبكات تهريب البشر والأسلحة عبر هذه الحدود. في ظل هذا الواقع، يرى المشاركون أن تشديد الإجراءات البيروقراطية على المدنيين داخل الرقة وريفها، مثل نظام "بطاقة الوافد"، لن يكون كافياً لتعزيز الأمن في المنطقة. بدلاً من ذلك، يرون أن التركيز يجب أن يكون على تحسين البنية التحتية الأمنية وتطوير التعاون مع المجتمع المحلي لمكافحة التهديدات الأمنية الأمر الذي يتطلب بالضرورة تعزيز الثقة بين الإدارة المحلية والمجتمع من خلال حوار فعال وإجراءات تضمن حقوق الأفراد دون تحميلهم أعباء إضافية قد تؤدي إلى تفاقم التوترات الاجتماعية.

تأثير غياب التواصل بين الإدارة الذاتية والمجتمع المحلي على الاستقرار في ظل نظام بطاقة الوافد

يرى المشاركون أن غياب التواصل الفعال بين المجتمع المحلي والوافدين من جهة، ومؤسسات الإدارة الذاتية في شمال وشرق سوريا من جهة أخرى، له تأثير كبير على تحقيق الاستقرار في المنطقة، خاصة في ظل تطبيق نظام "بطاقة الوافد" الحالي. هذا النظام الذي يهدف ظاهرياً إلى تعزيز الأمن والتنظيم، يعاني من عيوب هيكلية تزيد من التوترات الاجتماعية وتعيق جهود الاستقرار.

أولاً، غياب التواصل الواضح والشفاف بين الإدارة والمجتمع المحلي والوافدين يؤدي إلى سوء فهم متبادل حول الأهداف الحقيقية ل "بطاقة الوافد". هذا الغياب يغذي الشكوك ويعزز الشعور بعدم الثقة بين الأطراف المختلفة، مما يزيد من حدة التوترات الاجتماعية.

ثانياً، التعقيدات البيروقراطية المصاحبة للحصول على بطاقة الوافد، والتي يواجهها النازحون، تسهم في تعميق إحساسهم بالتهميش والتمييز. في ظل غياب قنوات فعالة للتواصل والحوار، تصبح هذه الإجراءات عبئاً إضافياً يزيد من معاناتهم اليومية ويعطل عملية

اندماجهم في المجتمع المحلي. هذه التحديات تُضعف الروابط الاجتماعية بين الوافدين والسكان المحليين، وتؤدي إلى انقسامات تعيق تحقيق الاستقرار المنشود.

ثالثاً، المبادرات المحدودة التي قامت بها منظمات المجتمع المدني لفتح قنوات الحوار مع الإدارة الذاتية لم تحقق نتائج تذكر حيث إن غياب ترجمة هذه الحوارات إلى خطوات عملية ترك الوافدين يشعرون بأن صوتهم لا يُسمع وأن مشكلاتهم لا تجد الحلول المناسبة. هذا الشعور بالإقصاء يزيد من الإحباط بين الفئات المتأثرة ويعمّق الهوة بينهم وبين الإدارة الذاتية.

المحور الثاني: تأثير بطاقة الوافد على المجتمع المحلي والنازحين في الرقة

هدف هذا المحور إلى دراسة التحديات البيروقراطية والمالية التي يواجهها الأفراد في الحصول على "بطاقة الوافد" وتجديدها، وتحليل تأثيرها على حياتهم اليومية والتماسك الاجتماعي، بالإضافة إلى استكشاف دور النظام في دمج النازحين ضمن المجتمع المضيف.

استصدار بطاقة الوافد والتحديات المتعلقة بها

فيما يتعلق بآلية منح بطاقة الوافد، أشار المشاركون إلى أن العملية، من الناحية النظرية والإدارية، تتطلب من الوافد تقديم كتاب من مجلس الحي الذي يقيم فيه، يتضمن شهادة إقامته، مرفقاً بأربع صور شخصية وصورة عن بطاقته الشخصية (إن وجدت)، بالإضافة إلى كفيل من سكان المنطقة. بعد ذلك، يتم إرسال هذا الكتاب إلى دار الشعب المختصة لتصديقه، ثم إلى مجلس المدينة للتصديق عليه، قبل أن يعاد إلى لجنة السجل المدني التي تصدر البطاقة بعد دفع الرسوم المطلوبة. ومع ذلك، أشار المشاركون إلى أن العملية على أرض الواقع أكثر تعقيداً بكثير، وقد تستغرق دراسة الطلب في بعض الحالات أكثر من شهرين إضافةً للتحديات التالية:

1. أعرب المشاركون عن قلقهم من أن عملية التقديم للحصول على بطاقة الوافد تتم حالياً في مركز واحد فقط داخل مدينة الرقة. في بداية تطبيق نظام بطاقة الوافد، كان هذا المركز الوحيد كافياً لتلبية احتياجات المتقدمين. ولكن مع تزايد أعداد الوافدين إلى الرقة مؤخراً، أصبح من الواضح أن مركزاً واحداً لم يعد كافياً لتلبية الطلبات المتزايدة. هذا الوضع يؤدي إلى اكتظاظ شديد، حيث تضطر بعض العائلات إلى الانتظار لساعات طويلة، وأحياناً يُجبرون على العودة في اليوم التالي لاستكمال إجراءاتهم. بالإضافة إلى ذلك، يُطلب من جميع أفراد عائلة مقدم الطلب الحضور إلى المركز، بما في ذلك الأطفال وكبار السن، ما يزيد من الأعباء عليهم بشكل كبير خصوصاً أن هذا المركز غير مجهز بمقاعد للانتظار أو حماية من أشعة الشمس الحادة خصوصاً في فصل الصيف. هذا الأمر يعقد العملية بشكل إضافي فالحضور الجماعي للعائلة في ظل هذه الظروف يضع مزيداً من الضغوط على الفئات الأكثر ضعفاً في المجتمع، مثل الأطفال وكبار السن، ويؤكد الحاجة الملحة لتوسيع نطاق الخدمات المتاحة وتحسين إجراءات التقديم لتخفيف العبء عن كاهل هؤلاء الوافدين.
2. بالإضافة إلى التحديات التي يواجهها كبار السن والأطفال في عملية التقديم على "بطاقة الوافد"، أبرز المشاركون في النقاش أن النظام الحالي يفتقر إلى أي تسهيلات أو مراعاة خاصة لذوي الإعاقة والنساء فاقدات المعيل الذين قدموا من مناطق أخرى إلى الرقة. هذا النقص في التسهيلات والاستثناءات الإنسانية يزيد من معاناة هذه الفئات الهشة، حيث يجدون أنفسهم مضطرين لمواجهة نفس الإجراءات المعقدة والمرهقة التي يخضع لها الآخرون، دون أي اعتبار لظروفهم الخاصة. ذوو الإعاقة خاصةً قد يواجهون صعوبات جسدية أو حسية تجعل التنقل والحضور إلى المراكز المعنية أمراً بالغ الصعوبة، خاصة إذا كانت تلك المراكز غير مجهزة بالمرافق المناسبة لاستقبالهم.
3. أشار المشاركون إلى أن التكاليف المرتبطة بعملية استصدار "بطاقة الوافد" تشكل عبئاً ثقيلاً على النازحين في كثير من الأحيان. وعلى الرغم من أن الرسوم الإدارية المباشرة للحصول على البطاقة قد لا تكون مرتفعة في حد ذاتها، إلا أن التكاليف المترتبة على التنقل إلى المركز المحدد لإتمام الإجراءات، والتغيب عن العمل من

قبل مقدم الطلب وكفيله، والاضطرار إلى العودة عدة مرات لاستكمال العملية، كلها تزيد من الأعباء المالية والنفسية على المتقدمين. هذه التكاليف الخفية تتراكم بسرعة، مما يجعل العملية مرهقة بالنسبة للعديد من العائلات النازحة التي تعيش بالفعل في ظروف اقتصادية صعبة. فبالإضافة إلى ضغوط الحياة اليومية والتحديات التي يواجهها النازحون في توفير احتياجاتهم الأساسية، يصبح الحصول على بطاقة الوافد عبئاً إضافياً غير متوقع. التكاليف الناتجة عن التنقل المتكرر ليست مجرد نفقات مادية، بل تعني أيضاً فقدان وقت ثمين يمكن أن يُستغل في العمل أو البحث عن فرص لتحسين الوضع المعيشي. كما أن الالتزام بالحضور إلى المركز من قبل الكفيل يضاعف من هذه الأعباء، حيث يتطلب ذلك تنسيقاً مع الكفيل الذي قد يكون لديه أيضاً مسؤولياته الخاصة.

4. اتفق المشاركون على أن طلب تجديد "بطاقة الوافد" كل ستة أشهر يشكل تحدياً كبيراً بالنسبة للوافدين، حيث يجدون أنفسهم مضطرين لإعادة العملية من البداية بشكل متكرر، مما يجعلها مرهقة ومستنزفة على الصعيدين المادي والمعنوي. فالتجديد الدوري يتطلب من الوافد إعادة التنسيق مع الكفيل وهو أمر ليس بالسهل نظراً لعدم استقرار أوضاع الكفلاء المحتملين أو التزامهم بمسؤوليات أخرى. بالإضافة إلى ذلك، يتعين على الوافد إعادة جمع الأوراق والوثائق المطلوبة من جديد، مما يضيف مزيداً من الضغط على الوافدين ويجعلهم يشعرون بمزيدٍ من عدم الاستقرار.
5. تبرز مشكلة الاستغلال من قبل الكفلاء كعائق إضافي، فقد شارك عدد من الحضور في الجلسات بعض التجارب عن حالات استغلال من قبل الكفلاء طُلب فيها من الوافد دفع مبالغ مالية مقابل الحصول على الكفالة المطلوبة لإتمام إجراءات البطاقة. الأمر لا يتوقف عند هذا الحد، فبعض الكفلاء يستغلون حاجات الوافدين بشكل أكبر من خلال التهديد بسحب الكفالة إذا لم يتم دفع المبالغ المطلوبة في الوقت المحدد. هذا التهديد المستمر يضع الوافدين تحت ضغط نفسي كبير، ويصبحون عرضة لخطر فقدان وثائقهم وحقوقهم القانونية في حال عدم الامتثال لمطالب الكفيل. ومع أن هذه الحالات محدودة في عددها، إلا أن وجودها يكشف عن ثغرات

في النظام الحالي ويعكس الحاجة الملحة لتوفير حماية أكبر للوافدين من مثل هذه الممارسات.

تأثير بطاقة الوافد على التماسك الاجتماعي والعلاقات بين السكان المحليين والنازحين

التحديات المتعلقة باستصدار "بطاقة الوافد" في الرقة لها تأثيرات عميقة على التماسك الاجتماعي والعلاقة بين المجتمع المحلي والوافدين كما عبر المشاركون خلال الجلسات، حيث تساهم هذه التحديات في خلق بيئة مشحونة بالتوتر والإحباط من خلال:

1. زيادة التوتر الاجتماعي والانقسامات: أضفى نظام "بطاقة الوافد" شعوراً بالتمييز بين المكونات الاجتماعية المختلفة في الرقة والوافدة إليها حيث تعتبر هذه البطاقة في بعض الحالات رمزاً للتمييز الإداري .
2. إن هذا التمييز الملموس أو المتخيل يمكن أن يؤدي إلى تعميق الفجوة بين المجتمع المحلي والمجموعات الوافدة، مما يهدد التماسك الاجتماعي الضروري لتحقيق الاستقرار في المنطقة. أيضاً، في ظل غياب قنوات فعالة للتواصل والحوار مع السلطات المحلية، وتجاهل المخاوف والمطالب المتعلقة بتخفيف الإجراءات المرتبطة ب"بطاقة الوافد"، تصبح هذه التوترات مصدراً مستمراً للانقسامات المجتمعية الأمر الذي يعزز من شعور الوافدين بأنهم مواطنون من الدرجة الثانية ويؤدي إلى تصاعد مشاعر الغضب والعداء تجاه الآخرين، ويضعف من إمكانية تحقيق استقرار اجتماعي مستدام.
3. التمييز والاستغلال: أفاد المشاركون أن العديد من الوافدين يشعرون أن النظام مصمم بطريقة تمييزية وغير عادلة، بحيث يصبحون عرضة للاستغلال بسبب ضعفهم وعدم قدرتهم على الحصول على حقوقهم بطرق قانونية وعادلة. هذا الوضع يسبب بدوره تعقيد العلاقات الاجتماعية في مجتمع يعاني بشكلٍ مسبق من تحديات اجتماعية واقتصادية جمّة، ويمكن لحالات الاستغلال هذه أن تؤدي إلى تفاقم التوترات بين المجموعات السكانية المختلفة وتزايد الإحساس بالظلم الأمر الذي قد يدفع بالوافدين إلى الانعزال عن المجتمع المحلي، مما يضعف التماسك الاجتماعي.

4. الإرهاق النفسي والاجتماعي: عملية تجديد البطاقة كل ستة أشهر، لا تستهلك فقط وقت الوافدين ومواردهم، لكنها أيضاً تزيد من شعورهم بالإرهاق النفسي وعدم الاستقرار. عندما يشعر الناس بأن حياتهم تخضع لإجراءات معقدة ومستنزفة بشكل مستمر، فإنهم يصبحون أقل قدرة على الاندماج بشكل إيجابي في المجتمع المضيف. هذا الإرهاق يمكن أن يؤدي إلى العزلة الاجتماعية، حيث يشعر الوافدون بأنهم غير قادرين على المشاركة الكاملة في الحياة المجتمعية.
5. إضعاف الثقة في المؤسسات: التحديات البيروقراطية المعقدة، إلى جانب غياب حماية قانونية فعالة ضد الاستغلال، تؤدي إلى تآكل الثقة في المؤسسات المحلية. عندما يرى الوافدون أن النظام ليس فقط غير فعّال، ولكن أيضاً يمكن استغلاله من قبل بعض الأفراد لتحقيق مكاسب شخصية، فإن ثقتهم في الإدارة الذاتية تتلاشى. هذا الضعف في الثقة يعمق الفجوة بينهم وبين السلطات، مما يعوق أي جهود للتواصل أو التعاون بين الوافدين والمؤسسات المحلية

المحور الثالث: انعكاسات بطاقة الوافد على الجوانب الاقتصادية والمعيشية

هدف هذا المحور إلى دراسة وفهم التأثيرات المتعددة لنظام "بطاقة الوافد" على التنمية الاقتصادية في المنطقة، مع البحث في إمكانيّة مساهمة بطاقة الوافد في تعزيز الفرص الاقتصادية للنازحين أو على العكس من ذلك، أن تفرض قيوداً إضافية تعرقل اندماجهم في الاقتصاد المحلي.

تأثير بطاقة الوافد على التنمية الاقتصادية وسوق العمل المحلي

بحسب المشاركين في الجلسات، تلعب "بطاقة الوافد" دوراً مزدوجاً في التنمية الاقتصادية وسوق العمل المحلي في مناطق سيطرة الإدارة الذاتية. تسهل البطاقة حركة التنقل وتنظيمها، مما يعزز من ضبط الأمن في المنطقة إلى حدٍ ما، رغم استمرار وجود طرق غير

رسمية للعابرين. إضافة إلى ذلك، تمنح البطاقة لحاملها الحق في الحصول على سجل تجاري، وهو خطوة مهمة لبدء الأعمال التجارية. ومع ذلك، يتطلب الحصول على هذا السجل استيفاء كافة المتطلبات الورقية المرتبطة بالبطاقة، تليها عملية التقديم للسجل التجاري، وهي إجراءات قد تكون طويلة ومعقدة.

تؤدي هذه التعقيدات إلى خلق بيئة غير مشجعة للاستثمار، حيث إن مناطق شمال وشرق سوريا، بما في ذلك الرقة، تخضع لقوانين صارمة تتحكم في عمليات الاستيراد والتصدير ونقل المواد التجارية وتحديد أسعار المنتجات. هذه القيود تجعل من الصعب على الوافدين الذين يرغبون في العمل والاستثمار في المنطقة تجاوز الحواجز البيروقراطية. في كثير من الحالات، قد يشعر الوافدون بالإحباط ويفضلون عدم التقدم للحصول على "بطاقة الوافد" بسبب تعقيداتها، فضلاً عن التحديات التي يواجهها سوق العمل المحلي نفسه.

وبالتالي، فإن "بطاقة الوافد" ليست مجرد وثيقة إدارية، بل هي جزء من منظومة أكبر تشمل القوانين التجارية وقوانين الاستثمار المعمول بها. لذا، إذا كانت الإدارة الذاتية تسعى بجدية لتعزيز التنمية الاقتصادية وفتح السوق المحلي أمام الاستثمارات، فإنها تحتاج إلى إعادة النظر في كيفية تبسيط هذه الإجراءات لتشجيع المزيد من الوافدين على الدخول في السوق المحلية والمساهمة في تطويرها.

يضاف إلى ما سبق أن النسخة الحالية من البطاقة لا تضع في اعتبارها الحاجة الملحة لتقديم تسهيلات خاصة لاستقطاب الكفاءات المتخصصة، خصوصاً في القطاعات الحيوية مثل الصحة والتعليم. تعاني مناطق شمال وشرق سوريا، بما في ذلك الرقة، من نقص حاد في أعداد الكوادر المؤهلة في هذه المجالات، مما يضعف القدرة على تقديم خدمات أساسية وضرورية للسكان المحليين والوافدين على حد سواء.

عدم وجود آلية واضحة أو محفزة لاستقطاب هذه الكفاءات عبر تسهيلات إدارية مثل "بطاقة الوافد" يؤدي إلى تفاقم هذا النقص. على سبيل المثال، يمكن أن تكون هناك إعفاءات من بعض المتطلبات المعقدة للحصول على البطاقة أو تسريع إجراءات الحصول عليها للكفاءات المطلوبة بشدة، لكن هذا غير موجود في النظام الحالي. نتيجة لذلك،

يواجه المهنيون ذوو المهارات العالية نفس العقبات البيروقراطية التي يواجهها الآخرون، مما يدفع العديد منهم إلى البحث عن فرص في أماكن أخرى أو الهجرة بدلاً من المساهمة في التنمية المحلية. هذه الفجوة في استقطاب الكفاءات تؤثر سلباً على قدرة المنطقة على تحقيق تنمية مستدامة. بدون الكوادر المؤهلة، تظل الجهود المبذولة لتحسين الخدمات الصحية والتعليمية وغيرها من القطاعات الأساسية محدودة، مما يعوق تحقيق التقدم على مستوى المجتمع ككل. إن عدم مراعاة هذه الجوانب في نظام "بطاقة الوافد" يعني أن المنطقة قد تفوت فرصاً ثمينة لتعزيز بنيتها التحتية وتنميتها الاقتصادية والاجتماعية.

دور بطاقة الوافد في تحسين أو تقييد الفرص الاقتصادية للوافدين

على الصعيد الفردي، تلعب "بطاقة الوافد" دوراً مزدوجاً في حياة الوافدين إلى الرقة، حيث يمكن أن تكون مدخلاً لفتح الأبواب أمام فرص اقتصادية جديدة، أو على العكس من ذلك، تصبح عائقاً كبيراً أمام تحقيق الاستقرار الاقتصادي والمهني. من الناحية النظرية، يُفترض أن تسهم البطاقة في تنظيم وجود الوافدين وضمان مشاركتهم القانونية في سوق العمل المحلي. ومع ذلك، فإن الواقع على الأرض يعكس صورة أكثر تعقيداً، حيث إن الإجراءات البيروقراطية المرتبطة بالحصول على البطاقة وتجديدها بانتظام تشكل عبئاً على الوافدين.

العديد من الوافدين يجدون أنفسهم مضطرين للالتزام بإجراءات معقدة ومكلفة للحصول على البطاقة، والتي يتطلب تجديدها بشكل دوري مجهوداً لا يستهان به. شارك الحضور في الجلسات بعض التجارب لوافدين فقد بعضهم وظائفهم نتيجة لانتهاء صلاحية البطاقة أو تأخر إصدارها، وهو أمر يؤثر بشكلٍ خاص على العاملين في منظمات المجتمع المدني، الوظائف المكتبية، والتعليم. هؤلاء الوافدون، رغم مهاراتهم وكفاءاتهم، يجدون أنفسهم محاصرين في خيارات عمل محدودة لا تعكس قدراتهم الفعلية، مما يدفعهم في كثير من الأحيان إلى اللجوء إلى الأعمال الحرة التي قد لا توفر لهم نفس الاستقرار الاقتصادي .

في ظل هذه الظروف، تصبح بيئة العمل في الرقة غير مضيافة للوافدين الذين يسعون إلى بناء حياة جديدة ومستقرة. الفرص الاقتصادية المتاحة تتضاءل أمامهم، ولا سيما لأولئك الذين لا يتمتعون بعلاقات اجتماعية قوية مع المجتمع المحلي أو لا يملكون عقارات في المنطقة. وبالتالي، فإن "بطاقة الوافد"، بدلاً من أن تكون وسيلة لتسهيل اندماج الوافدين في المجتمع المحلي وتعزيز فرصهم الاقتصادية، تتحول في كثير من الأحيان إلى عقبة إضافية تعزز من عزلة هذه الفئة وتجعل من الصعب عليهم الاستفادة من الفرص المتاحة.

التوصيات

من خلال سلسلة النقاشات الموسعة، برزت مجموعة من التوصيات الهامة التي تعكس رؤى واقتراحات مختلف الأطراف المعنية، بما في ذلك ممثلو المجتمع المحلي، منظمات المجتمع المدني، والوافدون أنفسهم. **في ظل إصرار الإدارة الذاتية على الإبقاء على "بطاقة الوافد" رغم آثارها الاجتماعية والاقتصادية السلبية، تمثل هذه التوصيات تصورات شاملة لحلول عملية وقابلة للتطبيق تهدف إلى التخفيف من الأعباء التي يواجهها الوافدون إلى الرقة مما يُسهم في تحسين أوضاعهم وتحقيق تكامل أفضل بينهم وبين المجتمع المحلي وبالنتيجة تعزيز الاستقرار في المنطقة بشكل أكثر استدامة.**

على المستوى الأمني

إعادة تقييم النظام الأمني لمواكبة التحديات الجديدة

نظراً للتغيرات الأمنية المتسارعة منذ عام 2019، بات من الضروري على الإدارة الذاتية مراجعة نظام "بطاقة الوافد" ليكون متناسباً مع التهديدات الحالية، مثل انتشار الأسلحة، وتزايد نشاطات تهريب المخدرات وغيرها. يجب أن يكون التركيز في هذه المراجعة على التأكد من أن النظام يعزز الأمن دون أن يكون عبئاً على الوافدين من مناطق محددة، مع مراعاة تحقيق التوازن بين الضرورات الأمنية وحقوق الإنسان.

تعزيز الشراكة مع المجتمع المحلي لضمان الأمن

لتعزيز الأمن بشكل فعال ومستدام، يجب على الإدارة الذاتية توسيع تعاونها مع المجتمعات المحلية. يمكن القيام بذلك من خلال تشكيل لجان مشتركة تجمع بين ممثلي الإدارة والمجتمع المحلي، تكون مهمتها الأساسية رصد ومكافحة التهديدات الأمنية. حيث إن إشراك السكان المحليين في وضع السياسات الأمنية يسهم في بناء الثقة المتبادلة ويعزز

الاستقرار على المدى الطويل ويسهل من عملية إصدار وتعديل وتطبيق مختلف القوانين والقرارات بما فيها "بطاقة الوافد".

مراجعة السياسات الديموغرافية لضمان العدالة الاجتماعية

يجب على الإدارة الذاتية التأكد من أن نظام "بطاقة الوافد" لا يحمل أي أبعاد ديموغرافية قد تؤثر على التوازن السكاني في الرقة. ومن الضروري أن تكون أهداف النظام محصورة في تعزيز الأمن والاستقرار دون التأثير سلباً على العلاقات الاجتماعية أو التوازن العرقي في المنطقة، حيث يمكن تحقيق ذلك من خلال مراجعة دورية للسياسات والتأكد من أنها تُطبق بعدالة وشفافية.

تعزيز الشفافية والتواصل مع المجتمع المحلي والوافدين

لضمان فهم واضح للأهداف الحقيقية لنظام "بطاقة الوافد"، ينبغي على الإدارة الذاتية تعزيز قنوات التواصل مع المجتمع المحلي والوافدين. وهنا يمكن للمجتمع المدني أن يلعب دوراً فاعلاً في خلق هذه القنوات من خلال تنظيم ورش عمل توعوية واجتماعات دورية مع ممثلي المجتمع المحلي والوافدين. إن مثل هذه الأنشطة قد تسهم في توضيح الأهداف الأمنية وتقديم توجيهات حول كيفية الحصول على البطاقة واستخدامها. بالإضافة إلى ذلك، يمكن الاستفادة من المنصات الإعلامية لنشر المعلومات بشكل دوري، مما يعزز الشفافية ويدعم الثقة بين جميع الأطراف.

على مستوى إجراءات الحصول على بطاقة الوافد

تبسيط الإجراءات البيروقراطية لتخفيف العبء على الوافدين:

في ظل الظروف الإنسانية الصعبة التي يواجهها النازحون، ينبغي على الإدارة الذاتية تبسيط الإجراءات المرتبطة بالحصول على "بطاقة الوافد". يتطلب ذلك مراجعة شاملة

للإجراءات الحالية وتقليل عدد الوثائق المطلوبة، بالإضافة إلى تقديم استثناءات للفئات الأكثر ضعفاً مثل النساء المعيلات والأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن.

توسيع وتحسين مراكز إصدار وتجديد البطاقة:

لتجنب الاكتظاظ وتسهيل الوصول إلى الخدمات، ينبغي إنشاء مراكز إضافية لإصدار وتجديد "بطاقة الوافد" في مناطق مختلفة من الرقة أو تفعيل دور مجالس الأحياء في العملية. يجب أن تكون هذه المراكز مجهزة بشكل جيد، مع توفير مقاعد، وحماية من أشعة الشمس، وخدمات خاصة لكبار السن، الأطفال، وذوي الإعاقة، لتحسين ظروف الانتظار.

تخفيف الأعباء المالية المرتبطة بالبطاقة:

تعتبر الرسوم الإدارية في بعض الحالات عقبة أمام الفئات الأكثر ضعفاً، لذا يجب على الإدارة الذاتية دراسة إمكانية تقليل هذه الرسوم أو إلغائها لعديمي الدخل وذوي الدخل المحدود. كما أن فتح مراكز إضافية بتوزع جغرافي مدروس على مستوى الرقة قد يسهم بالتخفيف من الأعباء المالية المترتبة على عملية الانتقال من وإلى المراكز.

تفعيل كفالة المعيل لأسرته:

من المهم العمل على نظام كفالة الوافد المعيل/المعيلة بشكل يغطي جميع أفراد الأسرة، وذلك لضمان توفير الحماية والاستقرار للعائلات الوافدة. حيث يطلب كفيل واحد فقط ليكون مسؤولاً عن المعيل/المعيلة الرئيسي/الرئيسية للعائلة، وبعد استصدار "بطاقة الوافد" للمعيل/المعيلة، ينبغي أن تشمل هذه البطاقة تلقائياً كافة أفراد الأسرة المعالين، دون الحاجة إلى إجراء عمليات كفالة إضافية لكل فرد على حدة. هذا التوجه لا يسهم فقط في تسهيل إجراءات التسجيل والاندماج للعائلات الوافدة، بل يعزز أيضاً من شعورهم بالأمان والاستقرار في المنطقة الجديدة، ويضمن أن تكون العائلات مجتمعة تحت مظلة قانونية واحدة.

إطالة مدة صلاحية بطاقة الوافد:

للتخفيف من الأعباء النفسية والمادية على الوافدين، يُفضل تمديد فترة تجديد البطاقة لتكون أطول. هذا التعديل سيقلل من أخطار فقدان الوافدين لوظائفهم بسبب انتهاء صلاحية البطاقة، ويعزز استقرارهم الاجتماعي والاقتصادي في الرقة.

مكافحة الاستغلال من قبل الكفلاء:

لتجنب الاستغلال، تفعيل دور لجنة الوافدين بشكلٍ أكبر ووضع نظام شكاوى فعال وسري يمكن للوافدين من خلاله الإبلاغ عن أي حالات استغلال من قبل الكفلاء دون الخوف من العقوبات. كما يجب تشديد الرقابة على الكفلاء وضمان عدم استغلالهم للوافدين، مع فرض عقوبات صارمة على المخالفين. وأيضاً قد يسهم تفعيل كفالة شيوخ العشائر بشكلٍ منظم من الحد من حالات الاستغلال.

على مستوى تعزيز التماسك المجتمعي والثقة بالمؤسسات

خلق قنوات حوار فعالة ومستدامة:

يجب أن تعمل الإدارة الذاتية على فتح قنوات للحوار مع الوافدين والمجتمع المحلي. يمكن أن يتم ذلك على شكل جلسات استماع دورية، وإنشاء فرق عمل مشتركة لتقييم نظام "بطاقة الوافد"، وغيره من الإجراءات، وتطويره بناءً على ملاحظات المجتمع. هذه الحوارات تساهم في تحديد المشكلات واقتراح الحلول المناسبة، مما يدعم التماسك الاجتماعي ويعزز من فعالية "بطاقة الوافد".

تعزيز التواصل وبناء الثقة بين المجتمع والمؤسسات المحلية:

يجب إنشاء منصات حوار دائمة تجمع بين الوافدين، المجتمع المحلي، والإدارة الذاتية بشكلٍ حيادي من خلال مبادرات تقوم بها منظمات المجتمع المدني المحلية وتدعمها السلطات في الرقة لمناقشة التحديات المشتركة وتقديم حلول توافقية. حيث إن زيادة شفافية القرارات المتعلقة بنظام "بطاقة الوافد"، وغيره من الإجراءات، وتوضيح الأهداف الأمنية بشكل يزيل الشكوك، يسهم في بناء جسور الثقة ويعزز من استقرار المنطقة.

تعزيز التماسك الاجتماعي من خلال الأنشطة المشتركة:

على منظمات المجتمع المدني إطلاق حملات توعية تركز على أهمية التضامن بين السكان المحليين والوافدين، والتأكيد على أن الجميع يعاني من تبعات النزاع بهدف تخفيف التوترات إن وجدت. أيضاً، تشجيع الأنشطة المشتركة مثل الفعاليات الثقافية، الورشات الحرفية، والمشاريع المجتمعية يسهم في تعزيز العلاقات الاجتماعية وتقليل الفجوة بين الوافدين والمجتمع المحلي.

مراجعة شاملة للنظام وتطبيق معايير موحدة:

يجب على الإدارة الذاتية إجراء مراجعة شاملة لنظام "بطاقة الوافد" لضمان تطبيقه بشكل عادل وغير تمييزي على جميع الوافدين. يمكن تحقيق ذلك من خلال إعداد تقارير دورية عن فعالية النظام وتأثيره على الاستقرار الاجتماعي والأمني، وتعديل الإجراءات بناءً على النتائج الملموسة. هذه المراجعات تضمن تحسين النظام باستمرار وتجنب حدوث أي انقسامات بين المكونات الاجتماعية المختلفة.

على المستوى الاقتصادي

تحسين بيئة العمل ودعم الوافدين:

لتعزيز دمج الوافدين في سوق العمل المحلي بشكل فعال، ينبغي الاستفادة من البيانات التي تُجمع أثناء عمليات التقديم للحصول على "بطاقة الوافد". يمكن استخدام هذه البيانات لإنشاء قاعدة معلومات شاملة عن الكفاءات العملية والعلمية التي يتمتع بها الوافدون. من خلال هذه القاعدة، يمكن تصميم برامج تدريبية وتأهيلية بالشراكة مع منظمات المجتمع المدني، تهدف إلى دمج الوافدين في سوق العمل المحلي بشكل منظم. كما يجب العمل على تأسيس منصات تواصل تربط بين الوافدين وأصحاب العمل المحليين، مما يسهل عملية التوظيف ويزيد من فرص الاستفادة من مهارات الوافدين. هذه المبادرات ستساهم في تحسين الظروف المعيشية للوافدين، كما ستسهم في تنمية وتطوير السوق المحلي، من خلال ضخ طاقات جديدة ومؤهلة تسهم في دفع عجلة الاقتصاد المحلي إلى الأمام.

تطوير إجراءات بطاقة الوافد لاستقطاب الكفاءات المهنية:

لجذب المهنيين ذوي الكفاءات العالية، يجب إعفاؤهم من بعض الإجراءات المعقدة أو تسريع عملية حصولهم على البطاقة. يمكن أن يشمل ذلك إصدار بطاقات خاصة تتمتع بامتيازات إضافية، مما يشجع هذه الكفاءات على الاستقرار والمساهمة في التنمية المحلية.

تعزيز فرص الاستثمار وتسهيل الأعمال التجارية:

يتطلب تحسين البيئة الاقتصادية للوافدين تبسيط إجراءات الحصول على سجل تجاري، وتسهيل التراخيص اللازمة لبدء المشاريع مما يساهم بشكل مباشر في تعزيز الاقتصاد المحلي.